يعمل فكره لإيجاد نظرية ذكية تصلح لتحليل اللسان الذى يدرس، ومن ثمة لإخضاعه لمنهج يتوافق وتلك النظرية.

وهنا يبدو تساؤل وهو هل تعدّ مسألة نظم القواعد نظرية؟ أم أنها طريقة أداء لوصف القواعد لا وصف اللغة. فالحقيقة أن المنظومة النحوية التى ألفها ابن مالك لم تكن وصفاً للقواعد وحسب وإنما هى تتسم بمنهج خاص من حيث أنها تتضمن صياغة القواعد ومعها أجزاء من الشواهد كما أنها لاتعمد إلى تلخيص قواعد النحو بطريقة مبسطة موجزة بل تأخذ بأفكار نحاة الكوفة ونحاة البصرة لتجمع بين المنهجين، ومن ثم فهى ليست طريقة أداء وحسب أو وسيلة تعليمية مميزة.

وكان القدامى قد عادوا إلى المتون وإلى الرواة لسنّ قوانين اللغة وقواعد اللسان، وأرادوا الاحتجاج بالنصوص، بدون أن يمسوا جوهر اللغة ونادوا بنصوص احتجاج عدّوها تتألف من اللغة النموذجية. إن فكرة اللغة النموذجية التى تصلح معايير قياس هى التى أوحت للغويين القدامى استقاء شواهدهم أو نصوص احتجاجهم من القرآن الكريم وكبار الكتاب والشعراء وعصور معينة، وقد تذرع هؤلاء بأنهم يعودون إلى نصوص خلت لغتها من الشوائب. يتبين لنا مما تقدم أن الخلاف بين القدامى والمحدثين هو خلاف فى الكم وفى النوع، وهو خلاف يؤدى إلى صراع بخصوص المدونة بالذات، والحقيقة أن ابن مالك لم يسمع عن العرب ولم يرو عنه ولم يسن القواعد وفقاً لسلوك المفردات والتراكيب وإنما أخذ مادته من قواعد النحويين المصوغة فنظمها نظماً محكماً حرص فيه على الشكل أى الوزن ونظام التقفية وفى هذا الإطار أعنى إطار الشعر التعليمى أفلتت منه كثير من التحليلات فاضطر إلى عدد لا حد له من الضرورات كثيراً ما تلبس على المتعلم كما أنه خلط بين القواعد والشواهد بصورة تؤدى إلى الغموض، ومن أهم السمات الأسلوبية فى لغة المنظومة هى توكيد الفعل بالنون ثم قلبها ألفاً من أجل القافية وهذه الأفعال المؤكّدة ونسبتها الكبيرة توضح الجانب المعيارى أضف ذلك إلى ورود بعض المعمولات يعقبها الفعل